

أولاً : السياسة الاجتماعية وسياسة خدمات الرعاية الاجتماعية : تعتبر السياسة الاجتماعية دراسة للخدمات الاجتماعية ودولة الرعاية وتتضمن الخدمات الاجتماعية أساساً الأمن الاجتماعي، فمصطلح السياسة الاجتماعية لا يستخدم فقط للإشارة الأكاديمية للنظام ولكنه أيضاً يستخدم للإشارة إلى الفعل الاجتماعي في أنحاء العالم، فالسياسة الاجتماعية كمصطلح استخدم ليصف كافة الأعمال والأفعال التي يتم إنجازها للوصول إلى نوع من الرفاهية . أننا الآن بصدد تعريفين على درجة متوسطة من الأهمية وكلاهما يقترح أن منطقة الاهتمام ترتبط بالرعاية أو الرفاهية للمجتمع وأفراده فأن السياسة الاجتماعية تهتم ولكن علي نطاق محدود بأنشطة دولة الرعاية . واقترح بعض الكتاب أن السياسة الاجتماعية تهتم بصورة أساسية بأنشطة الخمس الكبار العمل) والتي تساهم في استمرارية دولة الرعاية التقليدية التي تشتمل بصفة عامة على سياسات تدعيم وتحسين الدخل ، الخدمات الاجتماعية الشخصية ، لذا يجب على بعض الكتاب أن يأخذوا في اعتبارهم أن السياسات التي تهتم بحقوق العمل والعاملين إنما تختص بالسياسة الاقتصادية ولا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاجتماعية (1) وكلاهما سواء السياسة الاجتماعية أو سياسة خدمات الرعاية الاجتماعية مجالتهما واحدة، ويتأثران بالظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأبعاد القيمة والأيدولوجية لتقديم الرعاية الاجتماعية في مجتمع ما سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً . كما يوضح تتبع تطور خدمات الرعاية الاجتماعية وأساليب تقديمها تطور السياسة الاجتماعية في مجتمع ما وأغراض السياسة الاجتماعية في المجتمع هي ذاتها أغراض سياسة خدمات الرعاية الاجتماعية في تحسين الرعاية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين . من خلال استراتيجيات وأفعال محددة ومن ثم فأن نماذج السياسة الاجتماعية وآلياتها في تحقيق الأهداف المجتمعية هي نفسها نماذج سياسات الرعاية الاجتماعية ، ومن ثم فإن حدودهما ومجالتهما واحدة . السياسات العامة هي السياسات التي تقوم الحكومة بوضعها وصياغتها حتى يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية، والسياسية الداخلية هنا تعمل من خلالها السياسة الاقتصادية – السياسية البيئية – السياسية الزراعية . والعديد من السياسات الأخرى التي تدخل في نطاق السياسة الداخلية أما عن السياسة الخارجية فهي تتعلق بالعلاقات مع الدول سواء العلاقات الصديقة أو العلاقات التي تشوبها المشكلات ومن شأن السياسات الاجتماعية أنها تهتم بالمشكلات المختلفة بأفراد المجتمع وهنا تشار عدد من الأسئلة عن حقوق هؤلاء الأفراد وعن العدالة الاجتماعية مثل هل يمكن للمواطن أن يحمل سلاحاً ؟ هل يحقق للفقر أو الغير قادرين الحصول على دعم ومساعدة مالية ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة السياسية يقودنا إلى حلول لمثل هذه المشكلات . والسياسات بذلك هي مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتبعها المجتمعات والحكومات ومختلف الجماعات أو الوحدات داخل المجتمعات مثل الأحزاب السياسية، وجماعات أخرى لها مصالح وشركات الأعمال واتحاد العمال والمنظمات التطوعية الرسمية وغير الرسمية والجماعات الدينية والعرقية والوحدات الجغرافية وجماعات الأسرة والأقارب . الخ وقد يقوم الأفراد أيضاً بتنشيط ومتابعة سياسات معينة وتحكم السياسات المعنية أو المقصود منها أن تحكم مجالات معينة في المجتمع أو وحداته الفرعية ويسبب الروابط والتفاعلات بين مختلف مجالات المجتمع فان أي سياسة قد تؤثر في مجالات أخرى غير ذلك المجال الذي يهتم به أولاً ونتيجة السياسات ولكنها لا تحتاج إلى أن توضع في قوانين أو أدوات شرعية رسمية (3) ثالثاً : المجال العام للسياسة الاجتماعية : طبقاً لتعريفات السياسة الاجتماعية التي تعكس نوع خاص من السياسات أي تلك التي ترتبط بنوعية الحياة وظروف المعيشة في المجتمع والعلاقات المجتمعية الداخلية بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل. وأن أي سياسة اجتماعية معينة غير متعلقة بمحتواها الفريد المميز وأغراضها ومجالها هي مجرد حالة غير مترابطة فقط في هذا النوع من السياسات (4) ونتيجة لذلك يمكن للمجال العام لكل السياسات الاجتماعية أن يتم التعرف عليها على أنها نوعية للحياة في المجتمع وظروف المعيشة للأفراد والجماعات وطبيعة العلاقات في المجتمع البشري، ويكون المجال الذي تم التعرف عليه هنا على أنه التركيز العام لكل السياسات الاجتماعية جوهر النموذج التصوري للاقتراح بأن كل السياسات الاجتماعية الموجودة في مجتمع معين تعمل معاً كنسق ولها تأثير حاسم على كل مجال وأن أي سياسة اجتماعية معينة أو أي مجموعة من سياسات اجتماعية تؤثر في أي قطاع خلال هذا المجال الواسع ويؤيد هذا الاقتراح الملاحظات في كل المجتمعات البشرية المعروفة التي تدل على أن كل نوعية الحياة وظروف المعيشة وطبيعة العلاقات المجتمعية الداخلية لا تتطور عشوائياً ولكنها تتجه إلى أن تتبع أنماطاً منظمة تتطور بمرور الزمن في تفاعل مستمر بين (5) -1 قوي طبيعية مادية وبيولوجية . 2 مبادئ ومناهج للعمل وضعها الإنسان بنفسه . وأن هذه المبادئ والمناهج التي وضعها الإنسان للعمل والتي تتفاعل مع القوي الطبيعية وأحداث الصدفة في تشكيل نوعية الحياة وظروف المعيشة والعلاقات البشرية بين أعضاء المجتمع هي بالتحديد سياساته الاجتماعية . من هذه المناقشة للمجال العام للسياسات الاجتماعية يتضح أن العوامل الاقتصادية هي المظاهر الأساسية لهذا المجال لأنها محددات

هامة لنوعية الحياة في المجتمع والظروف المعيشية لأعضائه وعلاقتهم مع القضايا الاقتصادية إلى نوع من السياسات محدد هنا على أنها سياسات اجتماعية لأنها وسائل هامة نحو تحقيق أغراض مجتمعية في مجال السياسة الاجتماعية ويمكن فهم مصطلحات "نوعية الحياة" وظروف المعيشة في المجال العام أو الاهتمام الكلي للسياسات الاجتماعية بسهولة عن طريق الفطرة، ولكن التعريفات العلمية الدقيقة وقياس هذه التصورات والأحكام الذاتية تساهم في تحليل وتطوير السياسة الاجتماعية وظروف المعيشة ونوعية الحياة يمكن أن يمثلها مجموعات معينة من المؤشرات البيولوجية والديموجرافية والسيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأيكولوجية . رابعاً : في مفهوم السياسة الاجتماعية : جعل ذلك البعض . (6) يشير إلى أن مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية مفهوماً مطاطاً غامضاً يصعب تحديده . : في -1- تباين واختلاف الإطار الفكري والأيدولوجي للباحثين جعل كل باحث يحدد المفهوم طبقاً لإطاره الفكري والأيدولوجي، وعدم تحديد موقف فكري محدد إزاء القضايا التي تهتم بها سياسات الرعاية الاجتماعية كالعادلة الاجتماعية والمساواة وتدخّل أو عدم تدخّل وتوزيع الموارد . 2 ارتباط صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية وصنعها بالواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فضلاً عن تباين أبعاد هذا الواقع وتغييره جعل التحديد الدقيق لمفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية أكثر صعوبة . اختلاف وتباين الأطارات الفكرية والنماذج التي ترتبط بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية أو تحليلها . 4- ارتباط المفهوم بمفاهيم أخرى كالسياسة العامة ، الخدمات الاجتماعية 5- تباين عناصر السياسة الاجتماعية من مجتمع الآخر وفي المجتمع الواحد من وقت لآخر . مع سرعة ودينامية تغير هذه العناصر في المجتمع ، جعل من الصعب تحديد دقيق المفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية 6- تتحدد السياسات الاجتماعية في إطار السياسة العامة للمجتمع فهي توجه السياسة الاجتماعية وتحدها لتحقيق عدالة توزيع الدخل والخدمات (7) ويتجاهل العديد من الباحثين هذه العلاقة التأثيرية في تحديدهم المفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية . 7- تباين أيدولوجية المجتمعات وسياسات الرعاية الجانب التطبيقي لهذه الأيدولوجية ونتيجة لهذه العوامل واختلاف الأطر المرجعية التي من خلالها يمكن تحديد مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية جعل من الصعوبة تحديد المفهوم بدقة ويؤكد إذن Eyden . ل ذلك في قوله أن مصطلح السياسة الاجتماعية يصعب تحديد مفهومه بدقة ، وقد يستخدم في الغالب بشكل دقيق ولكنه يتضمن الغايات والأهداف والأغراض التي يجب إنجازها من خلال مسارات الأفعال (8) . ويتضح التباين في هذا المفهوم الغامض المحير من خلال استعراض المفاهيم التالية التي يركز البعض فيها على الأساليب المؤسسية Institutional التي تعتمد على مسئولية الدولة وأدواتها في محاولة إشباع الحاجات الأساسية للسكان . وهي مفاهيم إصلاحية Reformist بالدرجة الأولى ومحافضة تعتمد بصورة أساسية Problem Solving Model على مدخل حل المشكلة والبعض الآخر على الأساليب الفردية Residual الذي يقلل من تدخّل الدولة ومسئوليتها في توجيه وسائل مقابلة الحاجات من خلال السياسات الاجتماعية وتشجيع مشاركة السكان ويتنامى هذا الاتجاه في الأونة الأخيرة من خلال أساليب وإجراءات الخصخصة Privatization معتمداً على تكريس قيم المذهب الفردي والحرية وتفعيل جهود القطاع الثالث ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وصنع السياسة الاجتماعية في المجتمع . وبذلك فالسياسة الاجتماعية خطوطاً عامة ومرشدة وموجهة للجهود والمبادرات وتوزيع العائد بين سكان المجتمع والاتجاه الثالث الذي يقف وسطاً بين الاتجاهين السابقين ويعتمد على مسئولية وتدخّل الدولة والأفراد في توجيه وسائل وأساليب إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات وبدأ هذا الاتجاه يتبلور ويتمحور من خلال ما يسمى الطريق الثالث The Third Way كأيدولوجية جديدة بدأت في الصياغة والتشكيل في الأونة الأخيرة . ويتضح هذه المداخل من خلال استعراض المفاهيم التالية لسياسات الرعاية الاجتماعية . ويميل دانييل جل D. Gil في تحديده السياسات الرعاية الاجتماعية إلى نفس اتجاه تتمس حيث يعتبر السياسة الاجتماعية هي القوانين والممارسات التي تقوم بها الحكومة وتؤثر عن طريقها في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ومجتمعاتهم (10) ويعرفها أحمد كمال أحمد بأنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية ، وتوضيح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيدولوجية المجتمع ، (11) وهو بذلك يربط بين سياسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي لتنفيذ أهداف هذه السياسات ويتجه باركر Barker في تحديده لسياسات الرعاية الاجتماعية نفس الاتجاه حيث يعرفها بأنها تتضمن الخطط والبرامج الحكومية في التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية وأيضاً تتضمن الآثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية (12) . بينما نجد الفريد كان Kahn . يري أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة الاستراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف محددة كما يربط الفعل بالوسائل والغايات. المراد تحقيقها لحدوث تغييرات في الأنظمة

والممارسات والمواقف وذلك من خلال البرامج التوفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق هذه الغايات، توميسون K. Thompson على الممارسات الرسمية وغير الرسمية والقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الاجتماعية واحداث تغيير اجتماعي، وهما بذلك يركزان على الإجراءات والوسائل حيث يحددان سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها تتضمن القرارات والإجراءات الإدارية ومختلف الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلى إحداث التغييرات الاجتماعية لتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية خصوصاً (14) . ويتجه المفهوم إلى أهمية مشاركة السكان من خلال الممارسات غير الرسمية جنباً إلى جنب مع الممارسات الرسمية . بينما نجد مارشال Marshall . Tirmuss . حيث يعتبر السياسة الاجتماعية بأنها سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها (15) وهو بذلك يتجه نحو الأساليب المؤسسية وأهمية تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية، غير أنه لم يحدد الوسائل والغايات والأهداف والتخطيط باعتباره الوجه التنفيذي للسياسة الاجتماعية . كما نجد شتلاند Schotland يتجه اتجاهاً مغايراً مؤيداً لعدم تدخل الدولة حيث يحدد سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس بعضهم البعض وتحدد العلاقة بين المواطنين والحكومة وتتضمن التشريعات القانونية والقرارات المختلفة المتعلقة بعلاقات السكان (16) . وهو بذلك يركز على البعد التفاعلي والجهود والأنشطة السكانية من خلال المشاركة الأهلية غير أنه لم يحدد الغايات والأهداف ، والوجه التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية من خلال الخطط . وبذلك فإن تحديد مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية يجب أن يتضمن الغايات والأهداف واستراتيجيات ووسائل تحقيقها ، حيث أن صنع السياسات يتطلب إيجاد استراتيجية يلتزم بتنفيذها المجتمع بأسره فالغاية والوسائل عنصران فاعلان في تحديد أي مفهوم بالرغم من اختلاف وجهات النظر . وبعد أن تعرفنا على المجال العام للسياسات الاجتماعية والعمليات الرئيسية التي تعمل من خلالها يمكن الآن أن نوضح تعريفاً صحيحاً عاماً مبسطاً للنموذج التصوري للمفهوم (17) . السياسات الاجتماعية مبادئ أو مناهج للفعل مصممة للتأثير في : -1- نوعية الحياة في المجتمع بصورة كلية . 2- ظروف المعيشة للأفراد والجماعات في المجتمع . 3- طبيعة العلاقات داخل المجتمع بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل، وتعمل السياسات الاجتماعية خلال العمليات الأساسية التالية وعلاقتها الواضحة المتبادلة : -1- تطوير المصادر المادية المعنوية (الرمزية) للحفاظ على الحياة ومصادر إثراء الحياة والسلع والخدمات . 2- تحديد مكانة الأفراد والجماعات المكانات خاصة داخل المجال الكلي للواجبات والوظائف المجتمعية تتضمن أوار متطابقة وامتيازات متأصلة لهذه الأوار . - التوزيع للأفراد والجماعات الحقوق معينة للموارد المادية والرمزية والمحافظة على للواجبات أو المكانة، وقيود عامه وخاصة توجه السياسات الاجتماعية ولا تحتاج أن تكون في قوانين رسمية وإن كل السياسات الاجتماعية المجتمع معين تكون مترابطة متبادلة ومع ذلك ليس داخلها في حالة توازن ديناميكي . نموذج تصوري للسياسات الاجتماعية المجال العام -1- تطوير الحفاظ على الحياة والمصادر والسلع والخدمات المادية والمعنوية . - 1- نوعية الحياة في المجتمع ككل. -2- تقسيم العمل والمكانات داخل المجتمع والواجبات والوظائف المجتمعية وتتضمن المكافآت والامتيازات . -2- ظروف معيشة الأفراد والجماعات. - طبيعة العلاقات المجتمعية الداخلية بين متعددة . وتتفاعل العناصر الديناميكية والمكونات الأساسية للنموذج مع بعضها البعض بطرق الخلاصة : من استعراض المفاهيم السابقة فإننا نجد أن سياسات الرعاية الاجتماعية. أفكار ومفاهيم توجه العمل كإطار لمواجهة المشكلات الاجتماعية (18) وبذلك تتحدد غاياتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية . أن السياسات الرعاية الاجتماعية غايات وأهداف ووسائل يجب تحديدها وتختلف بدورها من مجتمع الآخر ووسائل تحقيقها . أنها مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق نتائج معينة ومحددة هي ذاتها أهداف وغايات هذه السياسات . أن غايات سياسات الرعاية الاجتماعية تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل والخدمات والموارد . تتضمن سياسات الرعاية الاجتماعية اتجاهات عامة ملزمة ولذا فأنها ترتبط بشكل مباشر بالتشريعات والقوانين والقرارات الملزمة . أن التخطيط الاجتماعي هو الوجه التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية وتحقيق الغايات والأهداف باستخدام الأسلوب العلمي، ومن ثم فإن سياسات الرعاية الاجتماعية توجه الخطط المجتمعية والبرامج والمشروعات لتحقيق هذه الأهداف . أن سياسات الرعاية الاجتماعية ترتبط بوقائع وأبعاد المجتمع المختلفة وهي تستجيب للمشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع ويتحدد . خلال هذه السياسات البدائل المختلفة التي يمكن من خلالها التدخل في الوقائع الاجتماعية المرتبطة بهذه المشكلات، ومن ثم تستهدف سياسات الرعاية الاجتماعية إحداث التغيير لمواجهة المشكلات ومقابلة الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية . ترتبط وتتأثر سياسات الرعاية الاجتماعية بتوزيع موارد القوة في المجتمع التي توضحاًساليب صنع وصياغة هذه السياسات والاستفادة من عائدها . وسياسات الرعاية الاجتماعية

بذلك هي مجموعة الاستراتيجيات المحددة للجهود الحكومية والأهلية والمبادئ الموجهة للعمل الاجتماعي في المجتمع لتحسين نوعية الحياة والمساواة والعدالة والأمن الاجتماعي ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وترتبط بالإطار الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي والقيمي في المجتمع. (1) المتغيرات العالمية الجديدة وتغير مفهوم السياسة الاجتماعية أدت المتغيرات العالمية الحديثة واعتبار الكون قوية صغيرة من خلال الميديا واتفاقات الجات والتبعية الثقافية ، والعولمة بمتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية إلى :- تدعيم الرعاية الاجتماعية الدولية ومنظماتها الدولية على الصعيد الدولي . تحول النظرة من التعامل مع الثقافة المحلية للعميل إلى الثقافة الدولية للعميل. صحة الخدمة الاجتماعية الدولية . - السلام الاجتماعي. وجميعها أغراض يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية فلا جدوي لسياسة رعاية اجتماعية في مجتمع ما لا تحسن نوعية الحياة ولا تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية والمواطنة ولا تدافع عن الحقوق الاجتماعية ، كما أن هذه المتغيرات تعد محركات حاسمة عند تقويم السياسة الاجتماعية في مجتمع ما. خامسا العمليات الأساسية للسياسة الاجتماعية : يعتبر تحديد العمليات التي يصممها الإنسان هي أساس عمل كل السياسات الاجتماعية وتعتبر هذه العمليات العناصر الديناميكية لأنه من خلالها تؤثر المجتمعات في نوعية الحياة وظروف المعيشة وطبيعة العلاقات الإنسانية. فهذه العمليات إذن هي الأدلة الأساسية التي تنتج من خلال اختلافاتها وتفاعلاتها ومضمونها وأهدافها ومجالات السياسة الاجتماعية (19) . ما هي إذن العمليات العالمية التي وضعها الإنسان وتؤثر المجتمعات الإنسانية وتشكل نساء، ويشكل نوعية وظروف الحياة لأعضائها وطبيعة كل العلاقات المجتمعية الداخلية ، وتختلف تماما محتويات وأغراض ومجال السياسات والأنشطة التي تهتم بنوعية الحياة وظروف المعيشة والعلاقات الإنسانية خاصة في المجتمعات الحديثة والمعقدة والصناعية وبعد الصناعية فهي تتفاعل مع هذه الأنشطة المختلفة مثل صيد الأسماك والزراعة وتربية الماشية والمدارس والمستشفيات والمحافظة على الغابات والحياة المتوحشة ومصادر طبيعية أخرى وبناء المنازل والسجون وإنشاء طرق سريعة للسكك الحديدية والتصنيع والتوزيع وبيع بضائع استهلاكية والتدريب وأجراء أبحاث علمية وأداء مختلف الوظائف الحكومية وكتابة الشعر والموسيقى ورسم الصور . الخ وبالرغم من أن هذا من الواضح أنه اختلاف غير محدود فإن كل هذه الأنشطة يمكن تصوريا أن تقع تحت واحد أو أكثر من هذه العمليات الثلاث التالية المترابطة والعالمية . -1- تطوير المصادر : تطوير المادة والبقاء للحياة ومصادر إثراء الحياة والسلع والخدمات 2 تقسيم العمل وتحديد الواجبات والمكانة : 3- توزيع الحقوق : توزيع الحقوق للأفراد والجماعات للمحافظة على الحياة وإثرائها والحفاظ على السلع والخدمات من خلال مؤهلات معينة عامة ومكافآت خاصة للواجبات أو المكانة وقيود عامه . وهي تختلف أيضا بمرور الزمن في نفس المجتمع وفي نفس الموقع الجغرافي نتيجة لتغيرات طبيعية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية . ومع ذلك بالرغم من تفسيرها غير المحدود في المضمون والأغراض ومجال هذه العمليات والسياسات الناتجة خلالها فهي توجد في كل مجتمع بشري معروف . ويبدو أن عمومية العمليات المترابطة لتطوير المصادر وتوزيع العمل وتحديد المكانة وتوزيع الحقوق ترجع إلى حقيقة أن لها جذوراً ويكون الاستجابة الجماعية للإنسان منذ فجر التطور المجتمعي إلى خصائص متأصلة للحالة الإنسانية ، وهذه الخصائص هي : (20) 1- دافع بيولوجي وسيكولوجي للبقاء والتناسل . -2- الندرة النسبية لمصادر البقاء على الحياة المتاحة في المواقع الطبيعية . -3- الضرورة من وجود عمل للإنسان للحفاظ على مصادر البيئة والبقاء . -4- ضرورة ابتكار نسق ما لتنظيم وتأكيد أداء العمل اللازم لتطوير هذه المصادر للبقاء على الحياة . -5- ضرورة ابتكار نسق لتوزيع مصادر البقاء على الحياة في المجتمع . بسبب هذه الخصائص المتأصلة لظروف الإنسان في كل مكان وفي أي وقت فإن كل نوعية وظروف الحياة تعتمد أولاً على تفاعل المجتمع والحفاظ على البيئة الطبيعية وتحديد دقيق نوعيه وكمية المصادر والسلع والخدمات التي تقدمها من خلال استثمار عمل الإنسان. وتعتمد ظروف المعيشة للأفراد والجماعات وعلاقاتهم ببعض البعض وبالمجتمع ككل بدرجة كبيرة على مكانتها داخل النطاق الكلي للواجبات المجتمعية وعلى حقوقها من أجل سلع وخدمات مادية ومعنوية ينتجها المجتمع. وتوضح هذه الاعتبارات إن عمليات تطوير المصادر وتحديد المكانة وتوزيع الحقوق هي المتغيرات الأساسية للسياسات الاجتماعية وكذلك العناصر الديناميكية للسياسات الاجتماعية، أسئلة التقويم الذاتي (1) : في ضوء ما قرأته عن مفاهيم السياسة الاجتماعية أذكر : 1 - أسباب تباين وغموض مفهوم السياسة الاجتماعية. 2- المتغيرات العالمية الجديدة وتغير وفهوم السياسة الاجتماعية. 3 - تخير مفهومين عربيين وآخر اجنبيين للسياسة الاجتماعية وناقشهما بالتفصيل. سادسا : ركائز السياسة الاجتماعية : (1) الشرائح السماوية :- والتكافل الاجتماعي، والحقوق والواجبات وغيرها من الموجهات والأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها. (2) مواثيق العمل الوطني : وورقة أكتوبر، وبرامج الأحزاب وتعد منهاج يساهم في صنع

السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من أهداف، ويوجد في كل المجتمعات، ويحدد العلاقة بين الدولة ومواطنيها والحاكم والمحكومين . ويعد أساساً للنظام الاجتماعي والسياسي في الدولة ويزخر بمواد تحدد الحقوق والواجبات وحقوق الرفاء والأمن الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص والمساواة . واستراتيجيات السياسة الاجتماعية كالتعليم والصحة والأسرة ، البطالة . وأولوية رعاية بعض الفئات كالمرأة والطفولة. (4) المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية : وحرية التنقل ، وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع ، والحق في التعليم، ومستوي من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاه له ولأسرته وإعلان حقوق الطفل عام 1959 متضمناً في مواده حماية الطفل من الإهمال والقسوة حق التعليم الإجباري المجاني، والتمتع بمزايا الأمن الاجتماعي وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في مارس 1971 ، مركزاً على المساواة والعدالة ومشاركة المرأة ، التكافل الاجتماعي والأسرة والقيم الروحية والاجتماعية . (5) التشريعات والقوانين والقرارات : وهي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليب استمرارية المجتمع، وتساهم في تحقيق العدالة وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي، ومواجهه الثغرات والمعوقات ، وتحديد اليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغييرها مع أي تغيرات تطرأ في المجتمع ، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية . سابعاً : أهداف السياسة الاجتماعية : 1- يتحدد أهداف السياسة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفرادها من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الأهداف. 3 تستهدف الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في المجتمع. 4 تزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجاً بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة. 5 - تنمية الموارد البشرية والمساهمة في التوزيع المناسب للموارد الاجتماعية من خلال تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر والمجتمعات والمشاركة في عملية التنمية (21) (22) ، من خلال المشاركة الفعالة في بناء الإنسان والارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه بحيث تكون الغاية والوسيلة هي المشاركة الإيجابية في شئون مجتمعه (23) 6 تستهدف سياسات الرعاية الاجتماعية بناء وتنمية الإنسان في المجتمع وتحقيق الاستقرار . وإحداث التغيير والتنمية الاجتماعية كعائد لتحسين نوعية الحياة في المجتمع. 7- ترتبط أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية بالأهداف المجتمعية العامة وهي أهداف استراتيجية تتحقق على المدى الزمني الطويل. 8- تحدد سياسات الرعاية الاجتماعية وسائل وأساليب تحقيق الغايات والأهداف. - تشير سياسات الرعاية الاجتماعية إلى أولويات الرعاية الاجتماعية - فنياً ومجتمعياً - في كل مرحلة من مراحل العمل الاجتماعي بما يساهم في تحقيق الأهداف. 10- لا يمكن أن تحقق الرعاية الاجتماعية وخدماتها الكفاءة والفعالية المنشودة لتحقيق أهدافها في غياب سياسات واضحة ومحددة للرعاية الاجتماعية ، تتمركز حولها الجهود والأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف. - 11 تحقيق الرفاه الاجتماعي بما يساهم في تحسين نوعية الحياة للأفراد المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمات الضرورية الأخرى (24) 12 - مقابلة الحاجات الأساسية والاجتماعية وذلك لتدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي (25) 13 - تحقيق أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة جميعها في إطار السياسة الاجتماعية كما تحقق نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوي القومي والإقليمي والمحلي في الخطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة للمجتمع (26). ثامناً : أهمية تحديد السياسة الاجتماعية : يمكن إيجاز أهمية تحديد سياسة اجتماعية في النقاط التالية : 1- تحديد أهداف استراتيجية بعيدة المدى يسعى المجتمع إلى تحقيقها. 2- تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة حدوث التغير الاجتماعي التلقائي العشوائي غير المخطط أو نتيجة الارتجال والتخبط في خطط متناقضة متضاربة لم توضع على أس فنية سليمة أو نتيجة الاعتماد على الاجتهادات الشخصية وتجاهل رأي الفنيين والمتخصصين. 3- يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية نوعاً من التنسيق والتكامل المشكلات المجتمعات من ناحية وبين إمكانية وموارد المجتمع البشرية والمادية من ناحية أخرى. 4- تقوم السياسة الاجتماعية بدراسة الوضع الراهن وتقييم الخدمات الاجتماعية والوقاية من ظهور المشكلات وسوء الإدارة للمنفذين وإعداد الأهداف قصيرة الأمد وطويلة الأمد والعمل على تحقيقها من خلالها وتعبئة الجهود وتنظيمها للوصول بالمجتمع إلى اتخاذ أهداف بعيدة (27) المدى 5 تحدد العلاقة بين الدولة ومواطنيها من خلال الحقوق والواجبات ، ونوعية الحياة. تحدد حقوق الأفراد في المجتمع سواء القادرين أو غير القادرين من الفئات الخاصة. 28) التغير من يتحمل مسؤولية توفير فرص العمل ومشكلي البطالة والفقر الفرد أم المجتمع. 9- تحدد مسؤولية الدولة تجاه السقطاء في المجتمع وغير القادرين. 10- تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والعفوية في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات ، الخاصة بالتخطيط والتنفيذ (29). 11

– يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن توافرها أو يكون مطلوب توافرها. 12 – بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع 13 – تعمل السياسة الاجتماعية على إيجاد لغة مشتركة بين القائمين على التخطيط الاجتماعي وبين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المحلية بهدف الربط بين برامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية، والتأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لإنجاز خطط التنمية وضمان تحقيقها (30) تاسعا: مداخل السياسة الاجتماعية : قبل أن تحدد مداخل السياسة الاجتماعية يجب أن تحدد أولاً عناصرها وأسماها التي تساهم في استيعاب وتفسير مداخلها. 1) عناصر السياسة الاجتماعية : تركز السياسة الاجتماعية على أربعة عناصر هي : 1- الأيديولوجية السائدة في المجتمع. 2 الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى. المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. 2) أسس السياسة الاجتماعية : تنهض السياسة الاجتماعية على ثلاثة أسس أساسية هي (31) : 1- الجمعية : فهي تجمع الموارد وتقابل احتياجات مجتمعية. 2 تركز على العلاقات الاجتماعية أما استخدامها أو تغييرها. الاجتماعية والمساواة. 3) مداخل السياسة الاجتماعية : مختصرا لهذه النماذج . حيث عرفت البشرية منذ مرحلة مبكرة الرعاية الاجتماعية ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان وقد دعمت الرسائل السماوية نزعة الإحسان للخير وقامت دور العبادة بمسئولية في الرعاية الاجتماعية حتى اهتدت البشرية لآلية جديدة تتولي تنسيق تلك العملية متمثلة في المنظمات التطوعية والتي لعبت الدور الريادي في الرعاية الاجتماعية حتى بداية القرن العشرين عندما قامت الدولة بالدور الرئيسي في هذا المجال وظهر ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية وبعد الحرب العالمية الثانية اتسع نطاق الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وظهرت دولة الرعاية التي تهتم بتوفير مستوى مقبول من الخدمات المختلفة صحية وتعليمية واجتماعية ومستوي دخل مناسب لكل مواطن، والتطوعي (32). وقد تعرضت دولة الرعاية في البلدان المتقدمة إلى توترات وانهيارات التي ترفع تكاليف الخدمات والطلب عليها ، مثل : استمرار المستويات العالية من البطالة في الكثير من الدول الأوروبية ، والرعاية الصحية ، وتزايد تعقيد التكنولوجيا الطبية وتدهور الرعاية غير الرسمية المعتمدة على العائلة وزيادة الطلب على تحسين الرعاية والخدمات الاجتماعية ، كما أن معايير التقارب نحو الوحدة النقدية وضعت كابحاً عاماً على الإنفاق العام والافتراض الحكومي في عدد من البلدان مما أثر على مخصصات الرعاية الاجتماعية الحكومية وأوجد الحاجة للبديل التطوعي والخاص لتعويض هذا القصور. فظهر بعد دولة الرعاية ما يسمى بمجتمع الرعاية والذي يركز علي مستوى مناسب من الرعاية وليس التركيز الأساسي على دور البرلمان في تقرير السياسات الاجتماعية ودور الحكومة في التنفيذ لكن بإشراك المجتمع بشكل أكثر في صنع هذه السياسات بما يعكس الحاجات ومشاركة المجتمع بشكل أكثر فعالية في التنفيذ (33). وأثرت العولمة على انتشار الأيديولوجيا الليبرالية الحديثة بما تحمله من أفكار جديدة للرعاية الاجتماعية أهمها ضرورة تقليل الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية وأن تقع المسئولية على القطاع الخاص والتطوعي وسوف يؤدي التنافس داخل هذه القطاعات المزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات (34). وفي إطار التغيير الذي لحق بالرعاية الاجتماعية وارتباطها بالنشاط الأهلي والحكومي معا يمكن تحديد سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها " مجموعة المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة بين الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع . وترتبط مداخل السياسة الاجتماعية ارتباطاً مباشراً بنماذج الرعاية الاجتماعية في المجتمع حيث يوضح نموذج الرعاية الأهداف والوظائف والبناءات التنظيمية التي تعمل علي مقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات الاجتماعية وبالتالي يتحدد مدخل السياسة الاجتماعية الذي يساعد على تحقيق ذلك. وحدد ماكروف Macarov أربعة نماذج للرعاية الاجتماعية هي (35) : : 1 The Traditional Model النموذج التقليدي- ويشمل الأنشطة والبرامج المخططة لمساعدة الأفراد والجماعات للتكيف مع مشكلاتهم منعاً لزيادة حدتها. : The Redistributive Justice Model 2 نموذج العدالة ويركز على إيجاد نظم اجتماعية واقتصادية أكثر عدلاً للمساهمة الفاعلة في مواجهة المشكلات المجتمعية وهدف الرعاية الاجتماعية هو إيجاد مجتمع ينعم بالعدالة الاجتماعية. 3 نموذج التنمية الاجتماعية The Development Model : ويقوم على تنظيم المجتمعات المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية وذلك بمساعدة وتشجيع الفئات الضعيفة كالمرأة والفئات الخاصة للمساهمة في التنمية الاجتماعية. 4 نموذج العالم الحديث The New World Order Model : ويستهدف إعادة بناء النظام العالمي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبنياً بإقامة تنظيمات عالمية لها دور فعال في مقابلة المشكلات في الدول مثل الفقر

والجفاف وسوء التغذية وغيرها . وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان في أي مكان في العالم ويتمثل في دور منظمات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية العالمية وغيرها من منظمات الرعاية الاجتماعية العالمية. وتعددت مداخل سياسة الرعاية الاجتماعية في دول العالم مع تباين الأيديولوجيات والنظم السياسية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ووصفتها مارتن راين Martin Rein طيفاً لوظائف وأغراض سياسة الرعاية -1 مدخل المساعدة : وتهدف سياسة الرعاية الاجتماعية كنظام إلى مساعدة وتحقيق الاستقرار للنظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار. 2 مدخل المساعدة : الاستقرار والتوازن -3 مدخل الاعتماد المتبادل : وتصنع السياسة الاجتماعية لتحقيق خدمات متبادلة بينها وبين السياسات الأخرى ، وأن نظام الرعاية الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى في المجتمع ، ويوجد اعتماد متبادل بين أنظمة المجتمع. 4 مدخل الضبط والاستقرار الاجتماعي : تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية وسيلة الضبط والاستقرار الاجتماعي في المجتمع عن طريق التركيز على الخدمات المقدمة للعاطلين والمجرمين وغيرهم للتخلص من السلوك السلبي حتى لا يشكلون عبئاً على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع عاشرًا : السياسة الاجتماعية والحاجات الإنسانية : -1 في العلاقة بين السياسة الاجتماعية والحاجات الإنسانية : تستهدف السياسة الاجتماعية تحقيق معدلات أعلى للرعاية الاجتماعية وإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية ومن ثم مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في المجتمع. ولذا فإن تحديد الحاجات يساهم بصورة مباشرة وفاعلة في رسم وصنع السياسة الاجتماعية ، كما أن تبديل ترتيب الحاجات وتغييرها أو ارتفاعها داعياً للتغيير في السياسة الاجتماعية واستراتيجياتها. ويلعب تحديد الحاجات دوراً هاماً في تركيز السياسة الاجتماعية على رعاية بعض الفئات المهمشة في المجتمع الأكثر شدة في حاجاتها والأقل أمناً أو قوة في المجتمع. كما أن تقدير الحاجات الإنسانية يساهم بفعالية في تغيير السياسة الاجتماعية القائمة أو إيجاد سياسة اجتماعية بديلة بنفس الأهداف أو أهداف أخرى جديدة ويعتبر عائد السياسة الاجتماعية ودرجة مقابله للحاجات الإنسانية في المجتمع محكاً أساسياً لتقويم وتحليل السياسة الاجتماعية. 2 في مفهوم الحاجة الاجتماعية : يرتبط المفهوم العام للحاجة الاجتماعية على أساس اهتمام الخدمة الاجتماعية ، حيث تبدأ بالإدراك الاجتماعي، ويوجد اهتمام اقتصادي بمفهوم الحاجة، وهناك صعوبة لفعالية المفهوم بالنسبة للخدمات الاجتماعية ويوجد اتصال ربط وتأثير بين الخدمات والأبعاد الاقتصادية (37). كلية الخدمة الاجتماعية إلى الحاجة Neil Gilbert & Harry Specht كما يشير نيل جلبرت وهاري سبكت الاجتماعية باعتبارها مفهوم يرتبط بفكرة الخدمات الاجتماعية كما أن تاريخ الخدمات الاجتماعية يعكس في نفس الوقت قضية الاعتراف بأن لكل إنسان حاجاته الاجتماعية وأن هذه الحاجات